



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

محور القطاعات الاقتصادية

**الصناعة والتجارة والمنشآت
الصغيرة والمتوسطة**





5	مقدمة.....
5	أولاً: الأداء الاقتصادي لقطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.....
17	ثانياً: الخطط الاستراتيجية لقطاع الصناعة والتجارة وسياساته والإنجاز المتحقق.....
	ثالثاً: الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الجائحة والتوجه
20	نحو التعافي الاقتصادي خلال عام 2021
	رابعاً: الإجراءات والسياسات الحكومية المتخذة
24	استجابة لتوصيات تقرير حالة البلاد 2020
31	خامساً: التوصيات.....
34	المصادر والمراجع.....



مقدمة

يعدّ قطاع الصناعة والتجارة من أكثر القطاعات الاقتصادية تشابكاً وتداخلاً كونه يتكون أساساً من منشآت صغيرة أو متوسطة الحجم بنسبة تصل إلى أكثر من 90% من المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾، إضافة إلى ما تتمتع به منشآت القطاعين الصناعي والتجاري من روابط أمامية وخلفية قوية، لذلك فإن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً اقتصادياً مهماً يتمثل في مساهمتها المرتفعة في الإنتاج السلعي والخدمي والقيمة المضافة، وكذلك دورها المهم في التوظيف، إذ تشغل ما يقارب 60% من إجمالي العمالة المحلية⁽²⁾. وهذا يشير إلى أهمية الاتجاهات المستقبلية لسياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ودورها في الحد من مشكلة البطالة التي تعدّ أهم مشكلة اقتصادية كلية تواجه المملكة حالياً. ويبني هذا التقرير على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي السابق حول حالة البلاد لعام 2020، في ظل استمرار الانعكاسات السلبية الناجمة عن جائحة كورونا & (its variants COVID-19)، والتي شملت المناحي الاقتصادية كافة على الصعيد العالمي والمحلي والإقليمي. وتبعاً لما سبق، يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على واقع هذا القطاع وتحليل دوره الاقتصادي، مع التركيز على مدى تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية لهذا القطاع، والتعرف على مواطن الخلل والفجوات إن وجدت، بهدف تقديم التوصيات المناسبة للتقويم وتعديل المسار الاقتصادي للقطاع.

أولاً: الأداء الاقتصادي لقطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي تساهم مباشرة بحوالي 19.0% من الناتج المحلي الإجمالي محتلةً المرتبة الثانية بعد القطاع المالي والتأمين الذي يساهم بنسبة 19.3%. وفي المقابل تساهم تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بحوالي 9.83% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020. ووفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، ولأول مرة منذ بداية عام 2020، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً متواضعاً بمعدل 0.3% خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق. وتعزز هذا النمو الإيجابي خلال الربع الثاني من عام 2021 ليصل إلى 3.2%. كما تحولت جميع معدلات النمو القطاعية إلى حالة الإيجاب بعد أن كان بعضها ما زال سلبياً خلال الربع الأول من عام 2021. وقد قاد

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة التمويل الميكروي والصغير في الاردن، 2011.

2 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2020.

هذا النمو خلال الربع الأول من عام 2021 قطاع الصناعات الاستخراجية بمعدل نمو بلغ 15.3%، ثم تلاه قطاع الخدمات المالية والتأمين والأعمال بمعدل نمو 3.9%، ثم قطاع الزراعة بمعدل نمو وصل إلى 2.9%. وبالمقابل فقد كانت القطاعات القائدة للنمو خلال الربع الثاني من عام 2021 هي قطاع الإنشاءات، وقطاع الصناعة الاستخراجية، وقطاع النقل، والاتصالات، وبمعدلات نمو بلغت 5.7% و5.4% و4.3% على التوالي. كما يلاحظ بدء التعافي لقطاع الصناعات التحويلية، إذ تحول معدل نموه من سالب 1% إلى موجب 3.9%.

الجدول رقم (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحقيقي الربعية (2016=100)

معدل النمو %				المساهمة القطاعية 2020 %	القطاع
2021		2020			
ربع 2	ربع 1	ربع 2	ربع 1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	
3.2	0.3	-3.6	1.3		
3.5	2.9	0.7	2.3	4.31	الصناعة الاستخراجية
5.4	15.3	-2.6	1.1-	1.95	الصناعة التحويلية
3.9	-1.0	-5.3	0.5	17.04	الكهرباء والمياه
2.6	-0.9	-2.9	1.2	1.82	الإنشاءات
5.7	-1.8	-6.3	-1.0	2.64	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
3.8	0.5	-6.0	0.8	9.83	النقل والتخزين والاتصالات
4.3	-2.3	-9.2	0.7	8.73	خدمات المالية والتأمين والعقارية والأعمال
2.8	2.1	1.5	2.4	19.32	خدمات اجتماعية وشخصية
2.9	-3.0	-6.4	2.8	8.77	خدمات حكومية
1.9	1.0	0.8	2.0	13.99	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة البيانات الربعية: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/nationalac-count/quarterly-estimates/tables_quarterly

- بيانات المساهمة القطاعية مأخوذة من النشرة الإحصائية الشهرية لشهر شباط 2021، البنك المركزي الأردني.

1) القطاع الصناعي

تصل مساهمة القطاع الصناعي المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 24% تقريباً، كما في الجدول رقم (2)، وتزداد هذه النسبة إلى 40% عند الأخذ بالمساهمات غير المباشرة لهذا القطاع، جراء ارتباطاته الأمامية والخلفية الوثيقة مع مختلف القطاعات الاقتصادية وتسببه في زيادة نشاطها. وعلى صعيد التوظيف، يشغل القطاع الصناعي حوالي 240 ألف عامل، جلهم من الأردنيين يعملون في ما يقارب 18 ألف منشأة صناعية منتشرة في جميع محافظات المملكة، ويشكلون بذلك حوالي 15% من مجموع القوى العاملة الأردنية، كما يتقاضون أكثر من مليار ونصف المليار دينار أجوراً وتعويزات، ويعيلون من خلالها حوالي خمس سكان الأردن. كما تسهم الصناعة في تعزيز سعر صرف الدينار الأردني واستقراره، من خلال رقد احتياطات المملكة الرسمية من العملات الأجنبية بما يزيد على تسعة مليارات دولار سنوياً، وذلك نتيجة لاستحواذها على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الوطنية. إضافة إلى استحواذ الصناعة لما يزيد على 70% من الاستثمارات المتدفقة إلى المملكة خلال العقد الماضي، وبالتالي تعدّ من القطاعات الجاذبة للاستثمار.

الجدول رقم (2): مؤشرات القطاع الصناعي الأساسية

المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي %	المساهمة غير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي %	فرص العمل	الصادرات الصناعية (مليار دولار)	عدد الشركات الصناعية	المساهمة في القوى العاملة الوطنية %	المساهمة في الصادرات الوطنية %
24	40	240,000	3.6	18,000	15	91

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار: الصناعة، وزارة الاستثمار الأردنية (jic.gov.jo)

كما يبين الجدول رقم (3) أن كميات الإنتاج لجميع الصناعات باستثناء الصناعات البترولية قد بدأت بالتزايد في عام 2021 مقارنة بعام 2020، ما يشير إلى بداية التعافي المتواضعة في الإنتاج الصناعي. وقد حققت صناعة الأسمدة أعلى معدل نمو إنتاجي بنسبة 31%، تلتها صناعة الأحماض والكهرباء بنسبة 18% لكل منهما، ثم البوتاس بنسبة 14%. وفي المقابل تراجع كميات المنتجات البترولية بنسبة كبيرة وصلت إلى 29%.

الجدول رقم (3): تطور كميات الإنتاج الصناعي، كانون ثاني- شباط 2021/2020

المدّة/ الصناعة	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية					الكهرباء/ مليون ك.و.س
	فوسفات/ ألف طن	بوتاس/ ألف طن	الأسمدة/ ألف طن	أحماض/ ألف طن	كلنكر/ ألف طن	إسمنت/ ألف طن	منتجات بتروولية/ ألف طن	
كانون الثاني - شباط 2020	1,503.5	392.5	138.1	218.3	0.0	NA	387.5	157.4
كانون الثاني - شباط 2021	1,531.7	446.9	181.6	258.6	0.0	NA	274.9	185.1
نسبة النمو	0.019	0.14	0.31	0.18	--	-	-0.29	0.18

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الشركات الصناعية؛ <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/industry> وحسابات فريق البحث.

أما الصناعات الاستخراجية فقد حققت التعافي القوي خلال الربع الأول من عام 2021، إذ نمت بنسبة 15% مقارنة بالمدّة نفسها من العام السابق، في حين أن إنتاج الصناعات التحويلية يشير إلى بداية التعافي المحدود الذي تقوده صناعة الأسمدة والمنتجات الكيماوية بما فيها الأدوية والأحماض.

(2) القطاع التجاري

يعد القطاع التجاري من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني، وشريكا أساسياً للقطاعات الاقتصادية الأخرى كافة، وله دور واضح في تعزيز العلاقات الاقتصادية للمملكة مع أكثر من 140 دولة في العالم، وفي الترويج لبيئة الأعمال والاستثمار، وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بهدف تسهيل التبادل التجاري الخارجي. ويضم القطاع التجاري عدداً من النشاطات الحيوية مثل التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والمطاعم والفنادق وسواها من قطاعات خدمية.

فعلى صعيد قطاع التجارة المحلية، وكما بيّنه الجدول رقم (1)، يساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حافظ على معدل إنتاجي موجب خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 0.5%. كما

تمكن هذا القطاع من تحويل النمو السائب خلال الربع الثاني من عام 2020 (بنسبة 6.0-) إلى نمو موجب ومرتفع خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 3.8%. ويوظف هذا القطاع أكثر من 531 ألف عامل أردني بنسبة تزيد على 42.5% من العمالة الكلية⁽³⁾، إضافة إلى تشغيله حوالي 200 ألف عامل أجنبي في هذا القطاع.

وتزداد أهمية هذا القطاع لتشابكاته الوثيقة مع القطاعات الأخرى كافة، وخاصة النقل والصناعة والزراعة، إضافة إلى القطاع الخدمي، ما يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن التجارة بشقيها المحلي والخارجي تتطلب النقل البري والبحري والجوي للمنتجات النهائية والوسيطة والمواد الخام اللازمة لهذه القطاعات، والمثال على ذلك أن تعثر التجارة خلال السنوات الأخيرة بين الأردن وبعض الدول العربية المجاورة، وخاصة العراق وسوريا انعكس بوضوح سلباً على قطاع النقل. ويعد القطاع التجاري من بين القطاعات الاقتصادية التي تأثرت تأثراً كبيراً خلال مدة الجائحة وما رافقها من مدد حظر وإغلاق في الدول المختلفة، نتج عنه تراجع حجم الطلب على العديد من السلع والخدمات، وانقطاعات في سلاسل التوريد، ما أدى إلى تراجع أنشطة بعض القطاعات التجارية والخدمية، مثل تجارة الألبسة والمطاعم والنقل والسياحة، الأمر الذي حملها المزيد من الأعباء والتكاليف، إضافة إلى مشكلة عدم توافر السيولة داخل القطاع بسبب تراجع حجم المبيعات. كما واجه القطاع التجاري مشكلة توقف حركة توريد السلع، وخاصة من السوق الصيني الذي يعد المزود الرئيس للقطاع، وخاصة خلال الشهور الأولى من عام 2020، إضافة إلى تأخير وصول بوالص الشحن والشهادات الصحية والمستندات المطلوبة المتصلة بالمواد الغذائية والألبسة وغيرها.

وعلى صعيد الصادرات والمستوردات ونتيجة لجائحة كورونا، تأثرت الصادرات مباشرة نتيجة لوقف العمليات التصديرية لعدد من القطاعات، بل وضاعت فرص تصديرية عديدة على الاقتصاد الوطني. وقد بدأت التجارة الخارجية بالتعافي التدريجي في عام 2021. وكما يبين الجدول رقم (4)، فإن صادرات المملكة متركزة خلال المدة 2020-2021 على ما يلي على التوالي: الألبسة وتوابعها، الأسمدة، البوتاس، محضرات دوائية وصيدلة، والفوسفات. وبالمقابل فقد كانت المستوردات الرئيسة خلال المدة نفسها على التوالي: النفط الخام ومشتقاته، آلات وأجهزة للاتصالات، الآلات الكهربائية، الحبوب، والحديد والصلب. وعلى صعيد النمو، فقد زادت صادرات المملكة الإجمالية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 مقارنة بالمدة نفسها من العام السابق بنسبة 18.1%. وبالمقابل

3 اعتماداً على المساهمات الواردة في الجدول رقم (1)، واستناداً إلى التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني الصادر عن غرفة تجارة عمان في تموز 2020.

فقد نمت المستوردات بنسبة 23.8% للمدّة نفسها. في حين قاد النمو في الصادرات، الفوسفات والأسمدة والبوتاس بنسب 45.4% و34.1% و21.7% على التوالي. أما في جانب المستوردات، فقد قاد النمو كلاً من الحبوب، والنفط الخام ومشتقاته، والآلات الكهربائية بنسب نمو 59% و50.1% و24.1% على التوالي.

الجدول رقم (4): تطور التجارة الخارجية لأهم السلع حتى تشرين الأول
(2020-2021) بالمليون دينار

المستوردات				الصادرات			
نسبة التغير	2021	2020	السلع	نسبة التغير	2021	2020	السلع
50.1	1262.2	840.8	النفط الخام ومشتقاته	3.3	1103.9	974.2	الألبسة وتوابعها
-2.2	332.5	340.1	آلات وأجهزة تلاتصالات	34.1	271.5	202.5	الأسمدة
24.1	363.2	292.6	آلات وكهربائيات	21.7	400.3	328.8	البوتاس
59.0	218.6	137.5	حبوب	-0.9	332.8	335.9	محضرات دوائية وصيدلة
7.0	282.8	264.3	حديد وصلب	45.4	286.2	196.9	الفوسفات
23.8	12391	10010.1	إجمالي المستوردات	18.1	4848	4105	صادرات وطنية

المصدر: البنك المركزي الأردني، البيانات الإحصائية الشهرية، شباط 2022، الجداول (37، 38).

ويبين الجدول رقم (5) الاتجاهات الرئيسية لصادرات المملكة خلال المدّة 2020-2021، والتي كانت متركزة على النحو التالي: احتلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقيادة السعودية المرتبة الأولى، تلاها الولايات المتحدة ضمن منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا، ثم المجموعة الآسيوية غير العربية وفي مقدمتها الهند. وفي المقابل كانت اتجاهات المستوردات خلال المدّة نفسها متركزة على النحو التالي: مجموعة الدول الآسيوية غير العربية، وفي مقدمتها الصين الشعبية، ثم دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى رأسها السعودية، ثم دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها ألمانيا. أما على صعيد النمو، فقد زادت صادرات المملكة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 مقارنة بالمدّة نفسها من العام السابق، وكان أعلاها للهند بنسبة 56.7% ضمن المجموعة الآسيوية غير العربية، ثم منطقة الاتحاد الأوروبي بنسبة 28.9%، ثم إلى السعودية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 28.4%. وفي المقابل فقد نمت المستوردات خلال المدّة نفسها، وحلّت "تكتلات أخرى" في المرتبة الأولى بنسبة نمو 84.7%، تلاها المجموعة العربية في المرتبة الثانية بنسبة نمو 43.8%، ثم المجموعة الآسيوية غير

العربية في المرتبة الثالثة بنسبة 23%، ثم المجموعة الأوروبية بنسبة 16%. أما على مستوى الدول، فقد حققت مستورداتنا من السعودية أعلى معدل نمو بنسبة 41.5%، تلاها الصين الشعبية بنسبة 13.2%، ثم ألمانيا بنسبة 9.8%.

الجدول رقم (5): تطور أهم اتجاهات التجارة الخارجية حتى تشرين الأول (2020-2021) بالمليون دينار

المستوردات				الصادرات			
نسبة التغيير	2021	2020	الاتجاه	نسبة التغيير	2021	2020	الاتجاه
43.8	3454.8	2403.1	منطقة التجارة الحرة العربية	12.4	1863.5	1657.6	منطقة التجارة الحرة العربية
41.5	1824.3	1289.6	منها السعودية	28.4	621.4	484	منها السعودية
-2.8	890.2	915.5	منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا)	25.5	1317.2	1049.5	منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا)
-1.6	779.1	791.4	منها الولايات المتحدة	25.9	1271	1009.4	منها الولايات المتحدة
23.0	4271	3472.2	الدول الآسيوية غير العربية	31.1	1077.2	821.8	الدول الآسيوية غير العربية
13.2	1769.9	1563.6	منها الصين الشعبية	56.7	670.8	428.1	منها الهند
16.0	2362.5	2035.9	دول الاتحاد الأوروبي	28.9	160.5	124.5	دول الاتحاد الأوروبي
9.8	448.1	408	منها ألمانيا	10.3	32.2	29.2	منها هولندا
84.7	627.3	339.6	تكتلات أخرى	-71.2	51.3	178	تكتلات أخرى

المصدر: البنك المركزي الأردني، البيانات الإحصائية الشهرية، شباط 2022، الجداول (39، 40).

(3) قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول رقم (6) تراجع عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين من 5475 شركة عام 2018 إلى 4134 شركة عام 2020، أي بنسبة تراجع 24.5% خلال المدة 2018-2020. وبالمقابل تراجع رأس المال لهذه الشركات من 150 مليون دينار في عام 2018 إلى 102 مليون دينار في عام 2020، أي بنسبة تراجع بلغت 32% خلال المدة. ويبين ذلك الأثر القوي السلبي لجائحة كورونا على الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ أعلنت كثير منها عجزها عن الاستمرار، وبالتالي تعرضت للتصفية.

الجدول رقم (6): تطور أعداد المنشآت المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين، 2020-2018

منتصف 2021	منتصف 2020	2020	2019	2018	
2314	2816	4134	5037	5475	عدد المنشآت
82	56	102	198,5	150	رأس المال

المصدر: الموقع الإلكتروني لدائرة مراقبة الشركات، وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

يتضح من الجدول رقم (6) استمرار هذا الاتجاه التراجعي في أعداد الشركات المسجلة خلال عام 2021، إذ هبط عددها من 2816 شركة منتصف 2020 إلى 2314 شركة منتصف 2021، أي بنسبة تراجع قدرها 18%. غير أن رأسمالها بالمقابل قد ازداد من 56 مليون دينار إلى 82 مليون دينار خلال الفترة (منتصف -2020 منتصف 2021)، أي بمعدل نمو 46%، بعد أن كان قد تراجع إلى حوالي النصف مع نهاية عام 2020 مقارنة بأرقام 2019. وقد كانت الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي الأكثر تسجيلاً خلال العام الجاري. وعلى صعيد جنسيات الشركات الأجنبية العاملة في المملكة، فقد احتلت الجنسيات السعودية والعراقية أول مرتبتين بحوالي 6 مليون دينار لكل منهما. ووفقاً لموقع دائرة مراقبة الشركات، فقد ظهر مؤخراً توجهاً استثمارياً إيجابياً نحو المشاريع المتخصصة في قطاع الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، وذلك تلبية لارتفاع الطلب على هذا النوع من السلع والخدمات.

4) كفاءة قطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنافسيته

تؤدي التنافسية بمعناها الواسع دوراً حيوياً في تقدم الاقتصاديات ونموها ومقدرتها على الاستمرار، وتعدُّ المرأة التي من خلالها تظهر كفاءة استغلال الموارد المحدودة في أي اقتصاد، إذ إن ظاهرة التنافسية موضوع متغير عبر الزمن (ديناميكي)، فلا بد من إعادة تحليل أبعادها ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وفي الجزء التالي من التقرير نتعرض بالتحليل والتقييم لمجموعة مختارة من المؤشرات المرتبطة بكفاءة القطاع الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنافسيته، وذلك بهدف تشخيص المجالات التي يمكن من خلالها رفع كفاءة القطاع وتنافسيته.

ويقاس مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي يصدر عن مختبر هارفرد للنمو (Harvard's Growth Lab) في جامعة هارفرد الأمريكية الكثافة النسبية للمعرفة على مستوى المنتج أو الصناعة (Product Complexity Index)، وعلى مستوى الاقتصاد كله (Economic Complexity Index). وتزداد درجة التعقيد الاقتصادي (مواقع أو

منتجات تستخدم المعرفة بكثافة أكبر) مع زيادة قيمة المؤشر المعني. فقيمة المؤشر لدولة مثل اليابان أعلى بكثير من قيمته لدولة نامية مثل السودان مثلاً. وبالمثل، فإن قيمة المؤشر لمنتج عالي التقنية مثل معالج الحاسوب المركزي (CBU) أعلى بكثير من قيمته لسلع زراعية مثل الزيتون. ومن الشائع حساب هذا المؤشر باستخدام بيانات التصدير للدول المختلفة، لأنه يجمع بين التعريفين: بعد المنتجات وبعد الدول، فكلما زاد عدد المنتجات المصدرة (تنوع صادرات أكثر)، والتي تصدر في الوقت نفسه من عدد أكبر من الدول الأخرى المنافسة، زادت درجة التعقيد الاقتصادي للدولة. وأصبحت أكثر تنافسية. وكما يبين الجدول رقم (7)، فإن ترتيب الأردن على مؤشر التعقيد الاقتصادي تراجع إلى 65 علامة في عام 2020. وبالمقارنة مع عام 2010، فإن ترتيب الأردن قد تراجع بمقدار 18 في الترتيب، ما يشير إلى أن صادرات المملكة لم تتحسن من حيث التنوع والتنافسية، بل على العكس قد تراجعت خلال العقد الأخير⁽⁴⁾.

الجدول رقم (7): ترتيب الأردن ودرجته على مؤشر التعقيد الاقتصادي للفترة 2010-2020

العام	2010	2015	2018	2020
الترتيب	47	52	54	65

Source: Atlas of complexity index at: <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings>

وعلى صعيد الصناعات التصديرية، فإن حصة الأردن من الصادرات العالمية لم تتجاوز 0.07% لعام 2019، ويقودها صناعة الملابس والمنسوجات بحصة 0.15%، ثم الكيماوية بحصة 0.14%، والخدمات بحصة 0.13%، ثم الزراعة بحصة 0.06%.

أما مؤشر تكلفة الطاقة التي لها دور مهم في تحديد تكلفة الإنتاج لجميع القطاعات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص قطاع الصناعة والنقل والتجارة، فهو يتأثر بقوة بنتيجة أن الأردن يعتمد على استيراد الأشكال المختلفة من الطاقة من الخارج بنسبة تزيد على 97% من احتياجاته الإجمالية، الأمر الذي يجعله عرضة لتقلبات أسعارها العالمية، وينعكس بالتالي على تكلفتها وفاتورة استيرادها والميزان التجاري وتنافسية القطاعات الاقتصادية⁽⁵⁾.

4 الموقع الإلكتروني لأطلس التعقيد الاقتصادي، <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings> زيارة بتاريخ 10/8/2021.

5 دائرة الإحصاءات العامة، الموقع الإلكتروني لمؤشرات الطاقة في الأردن.

5) أهم المؤشرات حول كفاءة قطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنافسيته

تؤدي التنافسية دوراً حيوياً في تقدم الاقتصاديات ونموها ومقدرتها على الاستمرار، وتعدُّ المرآة التي من خلالها تظهر كفاءة استغلال الموارد المحدودة في أي اقتصاد. ولأن التنافسية موضوع متغير عبر الزمن (ديناميكي) فلا بد من إعادة تحليل أبعادها ذات العلاقة بموضوع هذه المراجعة. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة بالتحليل والتقييم لمجموعة مختارة من المؤشرات المرتبطة بكفاءة القطاع الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنافسيته، وذلك بهدف تشخيص المجالات التي يمكن من خلالها رفع كفاءة القطاع وتنافسيته، وذلك على النحو التالي:

(أ) مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية صعوبات تحد من تنافسيته نسبياً مقارنة مع الدول الأخرى، فالمستثمر الأجنبي أكثر تقييداً للدخول إلى السوق الأردني مقارنة بعينة مختارة من الدول الأخرى، وفقاً لمقياس التقييد الاستثماري الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁶⁾. وكما يبين الجدول رقم (8)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أشد تقييداً في القطاعات الاقتصادية الأردنية كافة مقارنة بدول العينة، وخاصة في القطاع العقاري، يليه القطاع التجاري، وأخيراً القطاع الصناعي.

الجدول رقم (8): مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع لعينة مختارة من الدول عام 2020.

القطاع/ الدولة	تركيا	مصر	المغرب	جورجيا	تشيلي	الأردن
الاستثمار العقاري	0.550	0.338	0.000	0.056	0.000	0.833
الجملة	0.000	0.255	0.000	0.000	0.000	0.545
التجزئة	0.000	0.255	0.000	0.000	0.000	0.545
المطاعم والفنادق	0.000	0.015	0.000	0.000	0.000	0.323
الصناعة	0.000	0.005	0.000	0.000	0.000	0.045

المصدر: الموقع الإلكتروني لبيانات منظمة التعاون والتنمية

OECD: <https://data.oecd.org/fdi/fdi-restrictiveness.htm>

6 موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، زيارة بتاريخ 10/8/2021.

ب) مؤشر التعقيد الاقتصادي

يبين الجدول رقم (9) ترتيب الأردن على مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي تراجع إلى الترتيب 65 في عام 2020. وبالمقارنة مع عام 2010، فإن ترتيب الأردن قد تراجع بمقدار 18 رتبة، ما يشير إلى أن صادرات المملكة لم تتحسن من حيث التنوع والتنافسية، بل على العكس قد تراجعت خلال العقد الأخير⁽⁷⁾.

الجدول رقم (9): ترتيب الأردن ودرجته على مؤشر التعقيد الاقتصادي للفترة 2010-2020.

العام	2010	2015	2018	2020
الترتيب	47	52	54	65

Source: Atlas of complexity index at: <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings>

أما على صعيد الصناعات التصديرية فإن حصة الأردن من الصادرات العالمية لم تتجاوز 0.07% لعام 2019 ويقودها صناعة الملابس والمنسوجات بحصة 0.15% ثم الكيماوية بحصة 0.14% والخدمات بحصة 0.13% ثم الزراعة بحصة 0.06%.

ج) مؤشر تكلفة الطاقة

يبين الجدول رقم (10) أسعار بعض أشكال الطاقة في الأردن وعينة مختارة من الدول بهدف مقارنة التكاليف النسبية للطاقة وانعكاساتها على الميز النسبية للقطاعات والصناعات المحلية. ويلاحظ أن سعر كيلو واط الكهرباء في الأردن قد بلغ 0.1 دولار أمريكي، وهو أعلى من سعره في باقي دول العينة باستثناء الولايات المتحدة، إذ بلغ فيها 0.148 دولار. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا تمكنت دول في المنطقة مثل تونس وسلطنة عُمان ومصر والعراق والسعودية وتركيا من توفير هذه الخدمة بأسعار تقل كثيراً عن الأردن. ومن المعلوم أن الكهرباء سلعة/ خدمة أساسية للقطاعات المنزلية والأعمال والصناعة والتجارة والمواصلات كافة... إلخ. وبالطبع فإن التكلفة المرتفعة للكهرباء في الأردن تنعكس سلباً على الميز النسبية للقطاعات والصناعات كافة.

أما على صعيد أسعار المشتقات النفطية، فقد اختيرت سلعة البنزين متوسط الأوكتان 95 شائعة الاستخدام لمقارنة التكلفة لدول العينة، فتبين أن سعر اللتر في الأردن قد

7 الموقع الإلكتروني لأطلس التعقيد الاقتصادي: <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings> بتاريخ 10/8/2021.

وصل إلى 1.509 دولار بتاريخ 2/8/2021، وهو الأعلى مقارنة بدول العينة كافة، إذ بلغ 0.56 دولار في مصر، و0.75 دولار في تونس، و0.933 دولار في الولايات المتحدة. أما سلعة الديزل شائعة الاستخدام في الصناعة والمواصلات والقطاع المنزلي، فقد وصل سعر اللتر في الأردن إلى 0.855 دولار في آب 2021، وهو أيضاً الأعلى مقارنة بدول العينة باستثناء كل من الولايات المتحدة وتركيا، إذ يقترب سعره فيهما من السعر في الأردن. ويشير ذلك إلى ارتفاع مبالغ فيه في أسعار سلع حيوية مثل البنزين والديزل تُستخدم بكثافة في القطاعين الخاص والعام، وخاصة في مجالات النقل والمواصلات التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى كافة. والتفسير الوحيد لهذا الفارق السعري بين الأردن ودول العينة وخاصة اللانظمية منها، يكمن في طريقة التسعير وما تتضمنه من ضرائب. وهذا عامل إضافي يسهم في إضعاف الميز النسبية للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية، وكذلك في إضعاف القوة الشرائية والطلب الكلي.

الجدول رقم (10): مقارنة تكلفة الكهرباء لدول مختارة عام 2020

الولايات المتحدة	تونس	تركيا	السعودية	الإمارات	العراق	عمان	مصر	الأردن	المؤشر/ الدولة
0.148	0.075	0.08	0.04	0.08	0.02	0.02	0.04	0.1	سعر الكهرباء
0.933	0.751	0.936	0.621	0.672	0.513	0.616	0.573	1.509	سعر البنزين
0.869	0.647	0.877	0.139	0.667	-	0.642	0.430	0.855	سعر الديزل

المصدر: https://www.globalpetrolprices.com/electricity_prices/

https://www.globalpetrolprices.com/gasoline_prices/

ويتضح من تحليل المؤشرات المتصلة بالقطاع الصناعي والتجاري والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن الاقتصاد الأردني يعاني من ضعف وتراجع في تنافسيته وكفاءة استخدامه للموارد الاقتصادية المتاحة، وعلى وجه التحديد:

1- يعد الأردن أكثر تقييداً لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات كافة مقارنة بالدول المجاورة.

2- تعاني المنتجات والصادرات الأردنية من محدودية في التنوع، وفي اتجاهات التجارة (درجة عالية من التركيز السلي والجغرافي). وقد تراجعت درجة التعقيد الاقتصادي لصادرات المملكة خلال العقد الأخير تراجعاً ملموساً.

3- ارتفاع ملموس لتكلفة الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) مقارنة بدول المنطقة، الأمر الذي ينعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية كافة وخاصة الصناعة والنقل.

ثانياً: الخطط الاستراتيجية لقطاع الصناعة والتجارة وسياساته والإنجاز المتحقق

تعدُّ وزارة الصناعة والتجارة والتمويل الجهة الحكومية المعنية مباشرة بعمل القطاعين الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الموازنة العامة لعام 2020 خصّصت 108 آلاف دينار وحسب لمشاريع رأسمالية جديدة تخص الوزارة (تعنى بصيانة مديريتها في العقبة، وبناء مرافق في غرفة تجارة معان). أما في عام 2021، فلم يخصص أي إنفاق رأسمالي لأغراض تعزيز تنافسية القطاعين ومتابعة الأسواق ومراقبتها، وخصّص 88,000 دينار وحسب لعام 2021 للإنفاق الرأسمالي لمشروع توسعة الصوامع وصيانة مبنى مديرية الصناعة والتجارة والتمويل في لواء القصبية بمحافظة إربد، ما يظهر خللاً واضحاً في تحديد أولويات المشاريع الخاصة بتحفيز النمو والقطاعات، وشحاً في مخصصات المشاريع الرأسمالية التابعة للوزارة، بما لا يتناسب مع خطط القطاع واستراتيجياته. ومع تعدد الخطط الاقتصادية والاستراتيجية للتنمية في الأردن التي تحمل في طياتها إجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تقسيمها لقطاعات محددة تمثل بيئة الأعمال عموماً، والقطاعات الاقتصادية الفرعية خصوصاً، إلا أنها متشابهة من حيث الأهداف الوطنية والاستراتيجية. ويمكن تلخيص أبرز ما اشتملت عليه الخطط والاستراتيجيات المعنية بالقطاعات الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

1. مشروع النهضة الوطني (دولة الإنتاج): أطلقت الحكومة خلال عام 2018 مشروع النهضة الوطني، والذي يتضمن إعلان أولويات عمل الحكومة على مدار العامين اللاحقين، ثم تحدت الخطة وأطلقت الأولويات لعامي 2020 و2021، والتي تضمنت سبع أولويات يتفرع عنها 142 مبادرة وإجراء فرعياً، بوصف ذلك خطوة على طريق مشروع النهضة الوطني الذي سعت الحكومة من خلاله للوصول إلى دولة القانون والإنتاج والتكافل، إذ يمس محور "دولة الإنتاج" عمل قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مباشرة، ويشمل 58 مبادرة ومشروعاً لقياس مدى تحقيق الأولويات التي تنضوي تحته. وبمعايينة مدى الإنجاز، يلاحظ أن خمسة مشاريع لم يبدأ بها العمل بعد، وسبعة مشاريع مكتملة، وثلاثة مشاريع متأخرة، في حين أن 43 مشروعاً ما زالت تحت التنفيذ.

2. السياسة الصناعية: أقر مجلس الوزراء سياسة للقطاع الصناعي أعدتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين استناداً إلى السياسة العامة المنبثقة عن "رؤية الأردن 2025". وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز تنافسية القطاع الصناعي ودعمها، وإيجاد فرص عمل للأردنيين واستدامتها، وتوفير بيئة أعمال متقدمة ومحفزة. وتقدر تكلفة تنفيذ برامج السياسة الصناعية ومشاريعها بحوالي 60 مليون دينار موزعة على ثمانية محاور، إلا أن المخصصات المرصودة لذلك ضمن الموازنة العامة ما زالت ضعيفة جداً، وتعيق تنفيذ هذه البرامج والمشاريع، إذ قدرت موازنة عام 2020 مخصصات تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية بحوالي 230 ألف دينار وحسب، وهو مبلغ يقارب ما رصد سنوياً للغاية نفسها خلال الأعوام الأخيرة. وعموماً لم يراجع مستوى تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع مراجعة تفصيلية نظراً للتوقف شبه الكلي في متابعة العمل بها، جراء ما فرضته جائحة كورونا من تغييرات على عمل الوزارات المعنية بالقطاعات الاقتصادية، وتوجه اهتمامها إلى احتواء الجائحة والتخفيف من وطأتها.

3. خطة التحفيز الاقتصادي: سعى جزء من خطة التحفيز الخاص بقطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق الأهداف التالية: توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي، وزيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة، وتعزيز تنافسية القطاعات الخدمية، وإيجاد بيئة عمل محفزة وميسرة للأعمال، وتوفير فرص عمل للأردنيين، وجميع ذلك من خلال بناء شراكة حقيقية وفاعلة مع القطاع الخاص.

4. برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023): (أغلب عناصر البرنامج وردت في الخطط والبرامج السابقة). فقد قامت الحكومة في أواخر شهر آب 2021 بإطلاق برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023)، إذ حددت ثلاثة أهداف اقتصادية رئيسية لضمان الخروج من حالة الركود الاقتصادي، والتحول إلى حالة التعافي، واستعادة مسار النمو المستدام على النحو التالي:

(أ) تمكين القطاع الخاص من خلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين والحد من مشكلة البطالة المتفاقمة وخاصة بين الشباب.

(ب) تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

(ج) زيادة الصادرات من السلع والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن الأهداف السابقة متداخلة ويعتمد تحقيق الواحد منها على الآخر، ولا يجوز التركيز على واحد دون الآخر، بل النظر لها بوصفها مجموعة واحدة متكاملة. ولتحقيق هذه الأهداف معاً حُدِّدَت 53 أولوية تنتمي إلى ثلاثة محاور تقابل الأهداف الثلاثة:

1- المحور الأول: تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال.

2- المحور الثاني: تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل.

3- المحور الثالث: دعم القطاعات ذات الأولوية (السياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، والصناعة).

وعند المراجعة في هذه المحاور والأولويات يتضح أن تحقيقها على أرض الواقع لا يضمن بالضرورة تحقيق الأهداف المنشودة في آن واحد وبالسعة المرغوبة. فتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية وبالنوعية المطلوبة يتطلب وقتاً، ويعتمد على عوامل متعددة بعضها محلي وبعضها خارجي لا يمكن السيطرة عليه. ولذلك فلا بد من وجود آلية للمتابعة والمراقبة وضمان الاستمرارية تكون عابرة للحكومات. ومن الجدير بالذكر أن نوعية الاستثمار المطلوبة سواء المحلي أو الأجنبي مهمة بقدر الكمية إن لم يكن أكبر. فاختيار نوعية الاستثمارات التي تتناسب مع حاجات الاقتصاد الوطني، وتسهم مساهمة كبرى في التوظيف المحلي، وتكون ذات قيمة مضافة عالية، يجب أن تعطى أولوية قصوى من الجهات المعنية، لا سيما أن تجارب المملكة السابقة ركزت على جلب استثمارات كمية أكثر من منها نوعية، الأمر الذي حد من فاعليتها الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فإن تحسين المنافسة والتنافسية قد ينتج عنه في الأجل القصير اختلالات هيكلية في سوق العمل، تؤدي إلى خلق أنواع البطالة المؤقتة. لذلك يجب التمييز بين الأهداف والآليات اللازمة لتحقيقها في الأجلين القصير والطويل. وتتحقق عملية النمو والتعايش الاقتصادي تدريجياً، وتتطلب الصبر والثابرة. إضافة إلى ذلك فإن الإجراءات المقترحة في الأولويات لتحسين المنافسة، وتمكين القطاع الخاص من التعايش والإسهام الفاعل في التوظيف غير كافية. لذا يتعين إعادة النظر في التعرفة الجمركية وتخفيض تعرفة الطاقة الكهربائية، والتركيز على ما يقابل ذلك في الدول المنافسة و/أو المجاورة لتحقيق هدف تنافسية الصادرات الأردنية وإكسابها الميزة التنافسية، وخاصة الصناعية منها. كما أنه لا بد من إعادة النظر في سياسة الطاقة نحو التوسع في استخدام الطاقه المستدامة والنظيفة والسير في وتيرة أسرع في إحلالها محل الطاقة النفطية المكلفة نقدياً وبيئياً. كما أن إعادة النظر في تسعير المشتقات النفطية لتتناسب أسعارها مع الأسعار السوقية الحرة (السائدة في الدول الأخرى)، أمر ضروري لرفع تنافسية القطاعات كافة، وخاصة النقل والسياحة والصناعة والتجارة. إضافة إلى أن برنامج الحكومة وأولوياتها، قد ركز تركيزاً كبيراً على جانب العرض المحلي أكثر منه على جانب الطلب المحلي. ولتمكين الاقتصاد من الخروج من حالة الركود للتعايش، فلا بد من استخدام السياسات الحكومية المالية والنقدية المحفزة للطلب المحلي (بما فيها تخفيض الأعباء الضريبية، وخاصة في ما يتصل بالضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب

المبيعات والرسوم الجمركية)، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك، وبتزامن وتواز مع تحفيز الاستثمار والعرض الكلي. كما لم يتطرق البرنامج إلى الآليات اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة نسبياً في المملكة.

ولتلبية طموحات الشباب الأردني، فلا بد من إعطاء هؤلاء الشباب فرصاً عادلة للالتحاق بسوق العمل على أساس تنافسي وعلى أساس الكفاءة ومهارية الواسطة والمحسوبية وأشكال الفساد المختلفة، وصولاً إلى هدف وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. ومن الواضح أن الميزانية الحكومية المرصودة لتحقيق برنامج الأولويات محدودة جداً، ولا تتناسب مع الأهداف الكبرى الواردة في البرنامج؛ تحفيز التنافسية والتشغيل وتطوير البيئة الاستثمارية. وخلاصة الرأي في هذا البرنامج أن أهدافه ومحاوره جيدة جداً، لكن التنفيذ على أرض الواقع يتطلب الوقت والمتابعة والمثابرة والرقابة، وربما أيضاً تخصيص موارد مالية أكبر بكثير مما رصدته الحكومة على المدى الطويل.

ثالثاً: الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الجائحة والتوجه نحو التعافي الاقتصادي خلال عام 2021

- نظراً للدور التنموي المهم الذي تقوم به المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد حرص البنك المركزي الأردني على تقديم الدعم اللازم لها بالتعاون مع الوزارات المعنية ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، إضافة إلى ضمانات للقروض الممنوحة.
- قدم البنك المركزي الأردني برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، وقام بالعديد من المبادرات الحكومية مثل إنشاء برامج وصناديق للتنمية.
- تزايدت قيمة التسهيلات المقدمة من 1.75 مليار دينار خلال الربع الأول من عام 2016 إلى ما يقارب 2,823 مليار دينار خلال الربع الثاني من عام 2021. إلا أن نسبة التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة، قد بقيت مستقرة وقريبة من 10% لغاية الربع الثالث من عام 2019، ثم وصلت أقصاها خلال المدّة نفسها من عام 2020 لتصل إلى 11.3%، ثم استقرت عند 11% حتى الربع الثاني من 2021⁽⁸⁾.

8 بيانات التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، البنك المركزي الأردني، موقع إلكتروني: <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=398> زيارة بتاريخ 21-11-2021.

- في ضوء الدور التنموي الاقتصادي المهم الذي تقوم به المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومع الاستجابة المحدودة تموئياً لما واجهته هذه المنشآت خلال مدة الجائحة، فإنه يمكن الاستنتاج بأن حصتها من التسهيلات ما زالت متواضعة نسبياً ولا تتناسب مع أهميتها الاقتصادية، ما يتطلب من صانع القرار اتخاذ سياسات أكثر مرونة لتوفير المزيد من التمويل لهذا القطاع سواء للموجود منها أو للدخلين الجدد. إضافة إلى ذلك ووفقاً لمصادر غرفة تجارة الأردن، فإن التمويل الذي قدم من خلال البنوك بإيعاز من البنك المركزي لمساعدة المنشآت المتضررة كان محدود الفعالية، إذ فضلت البنوك توجيه هذا التمويل لعملائها تفضيلاً للمخاطر.
- من ناحية أخرى، فقد خصصت الحكومة مبلغ مليون و400 ألف دينار لغايات استحداث فرص تشغيل مؤقتة ضمن برنامج تشغيل الشباب في القطاع الصناعي، والذي أعدته وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالتنسيق مع غرف الصناعة التي قدرت تكلفته الإجمالية بـ 2.8 مليون دينار، سيتم تقاسم تكلفته بالتساوي ما بين البرنامج المذكور والشركات الصناعية. ويهدف البرنامج في عامه الأول إلى تشغيل 1400 خريج من حديثي التخرج في الشركات الصناعية في مختلف محافظات المملكة حتى نهاية 2021.
- أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (جيدكو) مشروع الترابطات الوطنية لتعزيز الثقة بالمنتج المحلي بتاريخ 2021/2/1، إذ يهدف المشروع إلى تأهيل الشركات الصناعية المحتملة للتوريد لتتمكن من الإيفاء بمتطلبات الشركات المستوردة العاملة في جميع القطاعات (الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية وغيرها) بهدف استبدال جزء من مستوردها بالمنتج المحلي. وستتمكن الشركات الصناعية المحتملة للتوريد بعد الحصول على الدعم المالي "المنح" من تجاوز المعوقات التي تمنع الشركات المستوردة من اعتمادها بعدد مورداً محلياً بديلاً عن المستورد (مثل ارتفاع السعر، وعدم توفر المنتج المحلي في السوق، وتدني الجودة، وضعف المكون التكنولوجي، ونقص الشهادات الفنية، وطول مدد التوريد، وضعف الطاقة الإنتاجية، وضعف خدمات ما بعد البيع أو غيرها من المعوقات) من خلال مرحلتين:
- المرحلة الأولى من البرنامج: تقديم الدعم المالي على شكل منح بسقف ألفي دينار للشركة وبنسبة تمويل 70% من إجمالي تكلفة دعم الحصول على الاستشارة المتخصصة، بهدف المساعدة في تحديد البنود والنشاطات الواجب تنفيذها من الشركات المحتملة للتوريد للإيفاء بجميع متطلبات الشركات المستوردة.
- المرحلة الثانية من البرنامج: تقديم الدعم المالي على شكل منح بسقف 80 ألف دينار

للشركة وبنسبة تمويل 50% من إجمالي تكلفة خطة التطوير والتأهيل للشركات الصناعية الموردة للإيضاء بجميع متطلبات الشركات المستوردة.

- في نهاية شهر آذار 2021، أطلقت الحكومة أيضاً مجموعة من الإجراءات والقرارات التخفيفية والتحفيزية بقيمة إجمالية وصلت إلى 448 مليون دينار بهدف تحفيز الاقتصاد وتخفيف الأعباء عن المواطنين ومختلف القطاعات التي تضررت بفعل جائحة كورونا، وقد شملت ستة محاور رئيسية: الحماية الاجتماعية، الحفاظ على فرص العمل في القطاع الخاص وتحفيز التشغيل، تخفيف الأعباء على قطاع النقل العام، دعم الأنشطة الاستثمارية في المناطق التنموية، تسهيل تحصيل الأموال المستحقة من المواطنين والأنشطة الاقتصادية، والتخفيف على المقترضين من صناديق الإقراض الحكومية. وتشمل الإجراءات رصد 50 مليون دينار لتمديد العمل ببرنامج "استدامة" حتى نهاية العام الجاري، وتوفير فرص عمل مؤقتة للتشغيل، بواقع 4500 فرصة عمل، من خلال مشروع "تأهيل المواقع الأثرية والسياحية وصيانتها وحمايتها بتكلفة 11 مليون دينار، وستة آلاف فرصة عمل لدعم تشغيل الشباب والشابات، من خلال مشروع وطني للتشجير في مختلف مناطق المملكة بتكلفة 10 ملايين دينار، إضافة إلى دعم 50% من أجور تشغيل الشباب والشابات حديثي التخرج، في شركات الريادة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات بتكلفة 20 مليون دينار. كما تم رصد مخصصات مالية بقيمة 10 ملايين دينار، لتحفيز القطاع الصناعي، وزيادة القدرات التصديرية، وتوفير فرص تشغيل في القطاعات التصديرية، ودعم فوائد قروض مشاريع زراعية جديدة ذات أولوية موجهة للشباب والمرأة بتكلفة مليوني دينار، إضافة إلى تخصيص 10 ملايين دينار لتغطية تكلفة تعيين نحو ثلاثة آلاف معلم ومعلمة في وزارة التربية والتعليم للعام الجاري. وشمل الملحق رصد مخصصات إضافية بقيمة 11 مليون دينار لتسديد مطالبات مستحقة مترتبة على قرارات الاستملاكات، وتسديد مبلغ 10 ملايين دينار رديات ضريبية، كما تضمن مخصصات للنفقات الطارئة بقيمة 56.5 مليون دينار لتعزيز الحماية والوقاية من جائحة كورونا، وأي نفقات طارئة أخرى بموافقة مجلس الوزراء. كما رُصدت مخصصات لتطوير أدوات الرقابة على المال العام، وتعزيز إجراءات مكافحة التهرب والتجنب الضريبي، وتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وحماية المال العام، بقيمة 12.5 مليون دينار.

- عدلت الحكومة خلال شهر تموز 2021 قرار حصر المشتريات الحكومية بالمنتجات المحلية، وإضافة سلع جديدة إلى القائمة التي تستفيد من القرار، وذلك لدعم الصناعة المحلية وزيادة حصتها في السوق المحلي. وقد شمل تعديل القرار الخاص بحصر مشتريات الوزارات والمؤسسات الحكومية من اللوازم الحكومية بالصناعات

المحلية وجود ثلاثة منتجين محليين على الأقل، شريطة أن يحقق المنتج تعريف المنشأ الأردني، وأن يكون حاصلًا على شهادة مطابقة من مؤسسة المواصفات والمقاييس، وأن تكون المشتريات مطابقة لمواصفات الشراء وشروطه الواردة في طلبات المشتريات الحكومية. ومن المتوقع أن يساهم هذا القرار في دعم تنافسية المنتج المحلي، ويحفز الصناعة على الإنتاجية ذات الكفاءة والجودة العالية، ويزيد حصتها من السوق المحلي.

- أعلنت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن عن توزيع جديد لتكاليف تعرفه الكهرباء في قطاعات اقتصادية، وفق عدة شرائح بحسب كمية الاستهلاك، لتطبيقها من تاريخ الثالث الأول من عام 2022. ووفق الآلية الجديدة في القطاع الصناعي، خفضت الهيئة تعرفه الكهرباء للقطاعات الصغيرة لكميات الاستهلاك من 1 إلى 10 آلاف كيلو واط من 61 فلساً إلى 60 فلساً كيلو واط ساعة، وكميات الاستهلاك التي تزيد على 10 آلاف كيلو واط من 71 فلساً كيلو واط ساعة إلى 68 فلساً كيلو واط ساعة. وفي القطاعات المتوسطة، انخفضت فيها التعرفة النهارية من 79 فلساً لكل كيلو واط ساعة إلى 68 كيلو واط ساعة، وثبتتها في التعرفة الليلية عند 65 فلساً لكل كيلو واط ساعة، وألغت الحمل الأقصى من دينارين إلى صفر. وفي القطاع الصناعي الكبير، ثبتت التعرفة النهارية عند 124 فلساً لكل كيلو واط ساعة، والليلية عند 109 فلسات لكل كيلو واط ساعة، وألغت الحمل الأقصى إلى صفر بعد أن كانت 2.98 دينار.

وفي القطاع التجاري، أبقى تعرفه الاستهلاك من 1 إلى 2000 كيلو واط عند 120 فلساً لكل كيلو واط ساعة، وخفضت للفئة المستهلكة التي تزيد على ألف كيلو واط من 175 فلساً لكل كيلو واط ساعة إلى 152 فلساً لكل كيلو واط ساعة. وفي القطاع الفندقية، وحدت الهيئة فئات الاستهلاك للتعرفات النهارية، والليلية، والمستوية، وخفضتها إلى 82 فلساً لكل كيلو واط ساعة، مع إلغاء الحمل الأقصى وإبقائه عند صفر بعد أن كان 3.79 دينار.

- كما عدلت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في البلاغ رقم (45) لسنة 2021، برنامج استدامة الأساسي ليخصص للعامل 100% من أجره المعتمد، ويتحمل البرنامج 60% منه في ما تتحمل المنشأة 40%. وذلك خلال المدة الممتدة من 2021/9/1 ولغاية 2021/12/31. وبينت المؤسسة أنه بموجب هذا البرنامج أصبحت نسبة الأجر المخصص للعامل 100% بدلاً من 75% كما كانت سابقاً، موضحة أن المنشآت المستفيدة من هذا البرنامج هي التي سيتم تحديدها في التعليمات التي يصدرها مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي. وأشارت المؤسسة إلى أنها ستقوم باقتطاع نسبة اشتراكات الضمان المترتبة على العامل من شهر أيلول الحالي وذلك من الأجر المخصص

صرفه له، مؤكدةً أن تعديل هذا البرنامج جاء بهدف تمكين العاملين في هذه المنشآت من الحصول على كامل أجورهم. وأوضح وزير العمل أن عدد المنشآت التي استفادت من برنامج "استدامة" الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آب قد بلغ 6,748 منشأة شملت 105 آلاف عامل، منهم 101 ألف عامل يعملون في القطاعات الأكثر تضرراً، وأربعة آلاف عامل يعملون في المنشآت غير المصرح لها بالعمل.

رابعاً: الإجراءات والسياسات الحكومية المتخذة استجابة لتوصيات تقرير حالة البلاد 2020

لا بد من الإشارة إلى أن انعكاسات الجائحة قد أثرت سلباً على تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية، لذلك فإن درجات التنفيذ والإنجاز لهذه السياسات والخطط قد تباطأت تباطؤاً ملحوظاً، وانعكس ذلك انعكاساً واضحاً من خلال الإجراءات المتخذة من الجهات التنفيذية ذات العلاقة بالقطاع. وفي ما يلي نتحول إلى تحليل مقارن لما تم تنفيذه على أرض الواقع من التوصيات الواردة في تقرير حالة البلاد 2020. والجدول التالي يبين ما أُتخذ من إجراءات من خلال الجهات المعنية استجابة للتوصيات:

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
<p>وفقاً لما جاء في موازنة عام 2020 لم يحدث أي تغيير بشأن توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المدرجة في السياسة الصناعية، إذ قُدِّر لتنفيذها حوالي 230 ألف دينار خلال عام 2020، في حين أن المبلغ الفعلي لتنفيذها خلال عام 2019 بلغ نحو 225 ألف دينار. كذلك لم يُطوّر الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الوثيقة، ولم تخضع الوثيقة نفسها إلى أي تطوير.</p>	<p>التنمية الصناعية + السياسات التجارية</p>	<p>التأكيد على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وخاصة وثيقتي السياسة الصناعية وسياسة التجارة الخارجية، بالتوازي مع تنفيذ مشروع النهضة الوطني لعدم شموله جميع الأولويات لقطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويوصى بضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المدرجة فيها، لا سيما السياسة الصناعية، كما يوصى بتطوير موقع إلكتروني على غرار موقع مشروع النهضة الوطني لتدرج فيه مشاريع السياسة الصناعية والسياسة التجارية الخارجية ومراحل التنفيذ لاطلاع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إجراء تقييم سنوي لمدى الإنجاز، وإجراء التحديث اللازم لهاتين الوثيقتين مستقبلاً على ضوء نتائج التقييم والتطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي.</p>

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
ما زالت المنهجية القديمة متبعة دون تغيير.	السياسات الاقتصادية + التنمية الصناعية + السجل التجاري + التنمية الصناعية	الاستقرار في التشريعات المتصلة بالاستثمار وبيئة الأعمال والضرائب ومأسسة عملية الحوار بين القطاعين العام والخاص في السياسات والتشريعات الاقتصادية.
لم يتخذ أي إجراء بهذا الخصوص.	السياسات الاقتصادية + التنمية الصناعية	إجراء تقييم لنتائج السياسة المالية الحالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي وزيادة الضرائب على عدد من السلع لإعادة النظر فيها بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير بدائل لزيادة الإنفاق الرأسمالي للبنية التحتية من خلال صناديق الاستثمار وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.
لم يتخذ أي إجراء بهذا الخصوص.		إجراء تقييم للأثر الاقتصادي للتعديلات التي دخلت على قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018 على قطاعي الصناعة والتجارة، ومراجعة العبء الضريبي والتكاليف التشغيلية الناجمة عن أسعار الطاقة، وخاصة الكهرباء.
<p>أطلقت الحكومة مؤخراً محور تنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار في قطاع الإسكان، وتضمن:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجراءات لتحفيز سوق الإسكان والعقارات. - تنفيذ برنامج وطني للإسكان موجه للأسر الناشئة ومحدودة الدخل (السكن الميسر). - تسهيلات للمستثمرين في قطاع الإسكان. - في مجال الاستثمار: حل قضايا المستثمرين العالقة وتظلماتهم. - تثبيت الحوافز الممنوحة للمستثمرين لمدة أطول. - الحماية القانونية للمستثمر في حالات الإعسار والحجز التحفظي. - في مجال القطاعات الإنتاجية: - حوافز لزيادة الصادرات وتشغيل الأردنيين. - تخفيض تكلفة الطاقة. 	السياسات الاقتصادية + التنمية الصناعية	وضع حزمة من الإجراءات التحفيزية في قطاعات محددة ومدد زمنية محددة لتحفيز النشاط الاقتصادي فيها، ومن ذلك على سبيل المثال تخفيض رسوم نقل الملكية الذي من شأنه الإسهام في تنشيط القطاع العقاري وما يرتبط به من قطاعات، مثل المقاولات الإنشائية، والصناعات الإنشائية.

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
<p>صدر نظام رقم (13) لسنة 2020، نظام حوافز الأنشطة الصناعية، وهو معني بتقديم دعم مالي للشركات الصناعية المصدرة في القطاع الصناعي باستثناء تلك العاملة في قطاعات الملابس والأدوية والتعدين (بمقدار 3% من قيمة الصادرات ابتداء من عام 2019، إضافة إلى دعم مالي بمقدار 5% عن قيمة الزيادة في الصادرات ابتداء من عام 2020).</p> <p>كما أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) مشروعاً لدعم تصدير الخدمات بتاريخ 2021/1/24، ويستهدف المشروع قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والاستشارات، والتدريب، والخدمات المالية والقانونية، والهندسة والعمارة، والسياحة والضيافة، والقطاع الصحي ومنه السياحة العلاجية، وقيمة المنحة 25,000 دينار.</p> <p>كذلك استُحدث برنامج تشغيل الشباب في القطاع الصناعي بتكلفة إجمالية بلغت مليون و400 ألف دينار لعام 2021 بالمشاركة بين وزارة الصناعة والتجارة والتموين والشركات الصناعية، بهدف تشغيل 1400 من حديثي التخرج.</p>		<p>ضرورة وضع برنامج لدعم الصناعة بديلاً عن برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل الذي انتهى العمل به في نهاية عام 2018 بموجب التزامات الأردن باتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعديلات قانون ضريبة الدخل، مع الاستمرار بالبرامج القائمة، مثل حصر المشتريات الحكومية بالصناعة المحلية، وبرنامج إعفاء مدخلات الإنتاج.</p>
مستمر.	السياسات التجارية	الاستمرار في تطبيق برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل في قطاع الخدمات لتحفيز الصادرات الخدمية، إذ إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تمنع دعم التصدير في قطاع الخدمات.
<p>أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) بتاريخ 2021/2/1 مشروع الترابطات الوطنية لتعزيز الثقة بالمنتج المحلي، إذ يهدف المشروع إلى تأهيل الشركات الصناعية المحتملة للتوريد لتتمكن من الإيفاء بمتطلبات الشركات المستوردة العاملة في جميع القطاعات (الصناعية والتجارية والخدمات والزراعية وغيرها)، بهدف استبدال جزء من مستورداها بالمنتج المحلي.</p>	التنمية الصناعية	<p>تعزيز تنافسية المنتج الأردني في الأسواق المحلية والخارجية بتشجيع الترابطات الصناعية، من خلال وضع برامج دعم فني وتسهيلات تمويلية لتحديث الصناعة وتطوير المنتج المحلي من خلال تكنولوجيا التصنيع والمواصفات ليحل محل الإنتاج المستورد.</p>

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
تم المضي قدماً في إقرار استراتيجية عمل الشركة وتعيين الكوادر البشرية للمضي في تقديم الخدمات المأمول منها.	السياسات الاقتصادية	<p>الإسراع بتفعيل عمل شركة بيت تنمية الصادرات وبمشاركة فاعلة من مؤسسات القطاع الخاص، لأهمية دور الشركة في ترويج الصادرات وتنظيم المعارض التي تعدّ من الوسائل الرئيسة لتعزيز الصادرات إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية.</p>
لم يُتخذ أي إجراء بهذا الخصوص.	السياسات التجارية + التنمية الصناعية	<p>وضع استراتيجيات تصدير قطاعية للأسواق غير التقليدية بالتشارك مع القطاع الخاص في الإعداد والتنفيذ، تنبثق عن سياسة التجارة الخارجية، ويُقترح التركيز على سوقين في المرحلة الراهنة، والاستراتيجيات هي كما يلي:</p> <p>- وضع استراتيجية تصدير موجهة للأسواق غير التقليدية في شرق أفريقيا (مثل إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وجيبوتي)، والعمل جارٍ لفتح هذه الأسواق، وتسهيل الوصول إليها من خلال عقد الاتفاقيات لمنح الأفضليات التجارية للمنتجات الأردنية المصدرة لها، وتوفير مسارات النقل والشحن المناسبة، على أن تتناول هذه الاستراتيجية مجالات ترويج الصادرات من معارض وبعثات تجارية وبرامج الدعم الفني اللازمة لرفع جاهزية الشركات للتصدير، وتوفير برامج ضمان ائتمان الصادرات، وتوفير المعلومات والدراسات عن هذه الأسواق وعن البرامج المناسبة لتسويق السلع والخدمات الأردنية فيها.</p> <p>- وضع استراتيجية تصدير موجهة للسوق الأوروبي لتعظيم الاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ، وتوجيه برامج الدعم الفني لرفع تنافسية الشركات الصناعية المهتمة بالتصدير إلى الأسواق الأوروبية، وخاصة في مجالات معايير جودة المنتجات والتشبيك وفتح قنوات التسويق. ومن الضرورة معالجة أي معوقات مرتبطة بشروط العمالة السورية كي لا تكون عائقاً أمام استفادة المصانع من القرار.</p> <p>1- تعزيز دور السفارات الأردنية في الخارج في جانب الترويج للصادرات الأردنية من سلع وخدمات من خلال الملحقين التجاريين، وإدخال مبدأ المشاركة مع غرف الصناعة والتجارة في تغطية تكاليف الأنشطة الترويجية ودراسات السوق اللازمة، إذ يمكن لمؤسسات القطاع الخاص الإسهام في هذا الجانب بتقديم الدعم المالي والفني لخدمة الشركات الأردنية المهتمة بالتصدير ودخول أسواق جديدة.</p>

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
<p>عُقدت سلسلة من الاجتماعات مع الحكومة العراقية، وأجريت زيارات متبادلة لمعالجة المعوقات الجمركية وغير الجمركية.</p>	<p>السياسات التجارية</p>	<p>متابعة تدليل المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة مع كل من العراق وسوريا في ضوء إعادة فتح الحدود البرية معهما.</p>
<p>بخصوص الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة طُورت مسودة عام 2015 ولم يُصادق عليها من رئاسة الوزراء.</p> <p>أما بخصوص التعريف، فقد أُصدر التصنيف الموحد لتعريف المنشآت (متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة) في نهاية عام 2019. أما المعايير التي اعتمدت في التصنيف، فهي الآتي:</p> <p>حجم العمالة في المنشأة الاقتصادية.</p> <p>قيمة المبيعات السنوية (دينار).</p> <p>كما طُورت سياسة ريادة الأعمال من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وإرسالها لجميع الجهات ذات العلاقة.</p> <p>وبخصوص قانون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، فإنه بموجب القانون يتوافر ممثلون في مجلس إدارة المؤسسة من الجهات التالية:</p> <p>ممثل عن المدن الصناعية.</p> <p>ممثل عن تشجيع الاستثمار.</p> <p>ممثل عن وزارة المالية.</p> <p>ممثل عن وزارة الزراعة.</p> <p>ممثل عن وزارة التخطيط.</p> <p>سنة أشخاص من القطاع الخاص (غرفة الصناعة، غرفة التجارة، اتحاد المزارعين، وممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص التي تساهم الحكومة في رأسمالها).</p>	<p>التنمية الصناعية + المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو)</p>	<p>الإسراع في تحديث الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووضعها في صورتها النهائية، وإقرارها بهدف توحيد المرجعيات، وإيجاد تعريف وطني للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ليعتمد لأغراض التمويل والدعم الفني وأي حوافز يمكن أن تُمنح لهذا القطاع سواء كانت ضريبية أو إجرائية، ووضع الأطر التشريعية اللازمة لذلك.</p> <p>ولأغراض توحيد المرجعيات وتنسيق السياسات، ينبغي تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتضمن مجلس إدارتها الذي يرأسه وزير الصناعة والتجارة والتمويل ممثلين عن الجهات المعنية بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، والبنك المركزي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومؤسسات الإقراض، مثل صندوق التنمية والتشغيل، وصناديق رأس المال المغامر وغرف الصناعة والتجارة.</p>

حالة البلاد 2021: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
أطلق مشروع "رحلة المستثمر" بإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين بهدف تبسيط الإجراءات أمام جميع المستثمرين المالكين للمنشآت الصغيرة أو الكبيرة. ويتضمن المشروع جميع المراحل التي يمر بها أي استثمار في العالم، بغض النظر عن نوعه، وتشمل التسجيل والترخيص، والتفتيش، والتعديل والإعلان. ولكن لم ينته منه بعد، ويُتوقع أن تُؤخر جائحة كورونا إنجازه.	السياسات الاقتصادية	الإسراع باستكمال إجراءات تحسين بيئة الأعمال، مثل تبسيط الإجراءات المتمثلة بمشروع "رحلة المستثمر" لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وإجراءات النافذة الاستثمارية لدى هيئة الاستثمار، مع التأكيد على أهمية الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالموافقات السابقة لتسجيل الشركات والمؤسسات الفردية، ومنح التراخيص للمشاريع الاستثمارية، وتوحيد تصنيف غايات الأنشطة الاقتصادية في ما بينها.
إجراءات الوزارة	الجهة المعنية	ثانياً: فرص / مطالب القطاع
طُور نظام الخدمات الإلكترونية الخاصة بمديرية التجارة، ومديرية مراقبة الأسواق والتموين، ومديرية التنمية الصناعية في الوزارة، وذلك بهدف أتمتة الخدمات التي تقدمها المديرية الثلاث للجمهور، وما زال النظام بانتظار الموافقة النهائية من الجهات المعنية.	تكنولوجيا المعلومات	الإسراع بالتحول الرقمي وأتمتة الخدمات الحكومية.
جرى تفعيله منذ عام 2018.	السجل التجاري	تفعيل استخدام قانون الضمان بالأموال المنقولة لتسهيل وصول الشركات للائتمان.
لم يُتخذ أي إجراء.	التنمية الصناعية + حماية الإنتاج الوطني	إعداد خطة لتحديد المستوردات ذات البدائل المحلية بهدف إحلال الإنتاج المحلي.
عُدل قانون المشتريات الحكومية وحصرها على المنتجات المحلية المكافئة للمستوردة في تموز 2021، إذ وسّعت قاعدة السلع المشمولة، ورفعت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 15% إلى 20% من العطاءات الحكومية.	التنمية الصناعية	تعديل قانون المشتريات الحكومية لرفع نسبة الأفضلية السعرية للصناعات الوطنية لتصل إلى 25%، وتخصيص نسبة إلزامية لا تقل عن 20% من العطاءات الحكومية لمنتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
رُبطت الحوافز الصناعية بالقيمة المضافة، والمنشأ، والمقدرة على زيادة الصادرات وحسب.	التنمية الصناعية	ربط الحوافز التمويلية والضريبية بالقدرة على التشبيك والترابط ضمن القطاع نفسه أو مع قطاعات أخرى لتعزيز القيم المضافة والاعتماد على الذات.
خُفّضت الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية خلال عام 2020 إلى 8% وحسب بدلاً من 16%.	التجارة + التنمية الصناعية	توسيع قاعدة السلع المشمولة بتخفيض ضريبة المبيعات بهدف تشجيع الطلب المحلي.

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
لم تتخذ أي إجراءات.	التنمية الصناعية	توفير برامج تمويل إضافية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأشد تضرراً من الجائحة على أن يتصف التمويل بالسرعة وقصر مدة التمويل.
ما زالت الاستراتيجية الوطنية للتصدير (2014 - 2019) هي المعتمدة. وتم المضي قدماً في إقرار استراتيجية عمل شركة بيت تنمية الصادرات وتعيين الكوادر البشرية للمضي في تقديم الخدمات المأمول منها.	التنمية الصناعية + السياسات الاقتصادية + السياسات التجارية	بناء استراتيجية وطنية للتصدير لتحديد أولويات الأسواق والسلع للتصدير بقصد رفع مستوى التنوع السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية.
وقّعت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بالتعاون مع مركز التجارة الدولي اتفاقيات تأهيل الشركات المتوسطة والصغيرة الصناعية ودعمها ضمن مشروع تنمية الصادرات من خلال الأسواق الافتراضية الممول من البنك الدولي وصندوق التحويل لدول شرق المتوسط وشمال أفريقيا (دول المينا) بالشراكة مع مبادرة دوفيل.	التنمية الصناعية	تنفيذ توصيات لجان التصنيع التي شكلت بتوجيهات ملكية لاتخاذ إجراءات مثل برنامج ضمان الصادرات وغيرها، والتي تسهم بزيادة الصادرات الوطنية.
أطلقت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في عام 2021 مشروع برنامج الترابطات الوطنية من أجل إحلال المستوردات بالمنتج المحلي بحجم تمويل من الموازنة العامة بقيمة 470 ألف دينار، ووقّعت اتفاقيات مع ست شركات أردنية بناء على خطة تطوير ستتابع وتُقاس نتائجها خلال عام 2022.	التنمية الصناعية + حماية الإنتاج الوطني + المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو).	تعزيز الترابطات والعناقيد الإنتاجية على النحو التالي: داخل القطاع الصناعي من خلال الربط والتشبيك بين الصناعات المختلفة، وخاصة بين SME'S والشركات الكبيرة بهدف استكمال حلقة سلاسل القيمة. بين القطاعين الصناعي والتجاري: تشبيك القطاع التجاري مع الصناعات المحلية للحد من الاستيراد. بين القطاعين الصناعي والزراعي: بهدف تحويل المنتجات الزراعية إلى مصنعة، وإدخال مبدأ الزراعة التعاقدية لتوفير السلع الزراعية للمصانع مباشرة.

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الجهة المسؤولة	أولاً: توصيات تقرير حالة البلاد 2020
<p>تعقد المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بالتعاون والتشارك مع شركائها ورش توعوية وتعليمية عند إطلاق المشاريع الجديدة، وعن آلية تقديم الطلبات بالتعاون مع القطاع الخاص والحكومي ومؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى عدد أكبر من الفئات المستهدفة.</p> <p>كما تطلق المؤسسة برامج تدعم ريادي الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب الموارد المالية المتوافرة لديها. وركزت المؤسسة على مشاريع دعم قطاع الصناعة والخدمات لتعزيز صادراتها ومشاريع التحول الرقمي.</p> <p>كما أطلق مشروع "التتجير" في عام 2020 بهدف تحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع تجارية منتجة، وإطلاق مشروع "بهمتكم" في عام 2021 لدعم ريادي الأعمال (المرأة والشباب). ويقدر الدعم المقدم من خلال المؤسسة لعام 2021 بقيمة 3,023,464 ديناراً لدعم مشروعاً اقتصادياً.</p>	<p>التنمية الصناعية + حماية الإنتاج الوطني + المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو).</p>	<p>تطوير استراتيجية وطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للعناصر والآجال التالية:</p> <p>الأجل القصير: التوعية ببرامج الدعم المالي والضي، وتوحيد العلامة التجارية، والترويج والتسويق.</p> <p>الأجل المتوسط: إدخال برامج تمويل متخصصة، والتدريب وبناء القدرات والابتكار، وتعزيز سلاسل القيمة لـ SME's، وأتمتة الخدمات الحكومية اللازمة للقطاع.</p> <p>المدى الطويل: تحفيز العناقيد الإنتاجية وزيادة التعقيد الإنتاجي لخلق ميز تنافسية، وتطوير البيئة التشريعية المتكاملة لهذا القطاع.</p>

المصدر: إعداد فريق البحث بالاستناد إلى تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحالة البلاد 2019-2020، والمقابلات المباشرة مع الجهة المعنية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

خامساً: التوصيات

1. تطوير مراكز التدريب المهني لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تطوير المنظومة التعليمية باتجاه التعليم المهني.
2. تقوية الروابط بين الجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير وبين القطاع الخاص الصناعي لتعزيز الفوائد من مخرجات المؤسسات العلمية، مثل البحوث الوطنية التطبيقية والابتكارات، وبما يخدم احتياجات الصناعات والقطاعات الاقتصادية.
3. حفز الإنتاج الوطني وتعزيز حصة المنتجات الوطنية في السوق المحلي، من خلال إعداد خطة لحصر المستوردات التي لديها بدائل من الصناعة المحلية للحد منها، وخاصة تلك التي تشكل تهديداً على المنتجات الوطنية.

4. النظر في تعديل نظام المشتريات الحكومية وقراراتها المتعلقة بالشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لرفع نسبة الأفضلية السعرية للصناعات الأردنية في العطاءات الحكومية التي لها قيمة تصديرية تفضيلية، ويمكن تعزيز حصة المنتجات المحلية في المشتريات الحكومية من خلال:

- رفع نسبة الأفضلية السعرية للصناعات الأردنية في العطاءات الحكومية إلى 20%، لرفع تنافسية المنتج المحلي وتحريك العجلة الإنتاجية وزيادة مستويات الطلب المحلي.
- تخصيص نسبة إلزامية لا تقل عن 25% من العطاءات الحكومية بموجب نظام المشتريات الحكومية لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- منح حوافز ضريبية للمنشآت المتضررة وتوفير حزم دعم مبنية على التخفيضات الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمات، واعتماد الاحتفاظ بالعمالة الأردنية معياراً أساسياً وحيداً لمنح الحوافز.
- ربط الحوافز التمويلية والضريبية بالقدرة على تفعيل أنشطة التشبيك والترابط مع قطاعات أخرى أو في القطاع نفسه بصورة تعزز تراكم الإنتاج وتساعد على الاعتماد على الذات.

5. بناء استراتيجية وطنية للتصدير، يكون بمقدورها تحديد أولويات الأسواق والمنتجات للصادرات الأردنية، والمساهمة في رفع درجة التنوع السلي والجغرافي للصادرات الوطنية (الأسواق القريبة والمجاورة).

6. توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال البناء على القدرات الفنية والإنتاجية في قطاعات واعدة تعتمد على المدخلات المحلية، يتم فيها تحديد فرص استثمارية نوعية تعزز سلاسل القيمة في الصناعة المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات لها.

7. لتسريع عملية التعافي من الجائحة وتحفيز النمو الاقتصادي يمكن التوصية بما يلي:

- استحداث برامج تمويل متخصصة تتناسب مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع تبسيط متطلب الضمانات ومدة سماح أطول ومعدلات فائدة منافسة.
- تأجيل استيفاء الرسوم الجمركية إلى ما بعد تحقق البيع وخاصة في الكوارث والجائحات.

- إعفاء جميع الشركات من متطلبات التعديلات الأخيرة على قانون نقابة المحامين الأردنيين الذي يلزم شريحة من الشركات بتعيين محام أو وكيل قانوني، فمن شأن ذلك أن يكبدها تكاليف عالية ويؤثر على تنافسيتها.
 - مأسسة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص للحد من التآرجح في مستواها مع تغير الحكومات وضمان استمراريتها بوصفها نهجاً ثابتاً عابراً للحكومات.
 - إنشاء منطقة تخزين في ميناء العقبة لمواجهة الأزمات المفاجئة مما سيساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي تخفيض الأسعار بدرجات متفاوتة للسلع ويساهم في خلق فرص عمل جديدة.
 - ثمة حاجة ماسة إلى مقصلة تشريعية تشمل إعادة النظر في قوانين الضرائب والجمارك والاستثمار والمالكين والمستأجرين وقانون نقابة المحامين والقرارات الخاصة بالتجارة الإلكترونية... الخ.
 - تعديل قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل حدود البلديات بإعفاء الأبنية بنسبة 100% بدلا من 50% على المساحات الخالية إذا ثبت عدم إشغالها طيلة السنة.
8. منح المناطق والأطراف البعيدة عن العاصمة حزمًا كبيرة من الإعفاءات للضرائب والرسوم لتعزيز عناصر جذب الاستثمار وخلق بيئة جاذبة للاستثمار تساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة.
9. ربط برامج التدريب والتأهيل للعمالة الماهرة في القطاع الخاص والتي تتماشى مع حاجة سوق العمل، والبدء بتعليم دور الاقتصاد الرقمي وتعزيزه، ومهنة التعليم والصناعات الذكية.

المصادر والمراجع

- 1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة التمويل الميكروي والصغير في الأردن، 2011.
- 2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، تقرير حالة البلاد 2020.
- 3- البنك الدولي، Global Economic Prospects، 2021.
- 4- دائرة الإحصاءات العامة، قاعدة البيانات الربعية: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/nationalaccount/quarterly-estimates/tables_quarterly
- 5- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، شباط 2021، الموقع الإلكتروني <https://www.cbj.gov.jo/Default.aspx>
- 6- الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار: الصناعة- هيئة الاستثمار الأردنية (jic.gov.jo)
- 7- دائرة الإحصاءات العامة، الشركات الصناعية: <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/industry>
- 8- غرفة تجارة عمان، التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني، تموز 2020.
- 9- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2019 و2020.
- 10- دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية، تقرير أيار 2021.
- 11- البنك الدولي، Small and Medium Enterprises (SMEs)، الموقع الإلكتروني: <https://www.worldbank.org/en/topic/sme/finance>
- 12- الموقع الإلكتروني لدائرة مراقبة الشركات، وزارة الصناعة والتجارة والتموين: <https://www.ccd.gov.jo/Default/Ar>
- 13- دائرة الإحصاءات العامة، مسح منشآت الأعمال لعام 2016.
- 14- منظمة التعاون والتنمية - OECD: <https://data.oecd.org/fdi/fdi-restrictiveness.htm>
- 15- Atlas of complexity index، الموقع الإلكتروني لأطلس التعقيد الاقتصادي: <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings> ، بتاريخ 2021/8/10.
- 16- دائرة الإحصاءات العامة، الموقع الإلكتروني لمؤشرات الطاقة في الأردن: <http://>

- 20 Jordan. %20in%www.dos.gov.jo/dos__home__a/Energy pdf
- 17- Global Petrol Prices ، الموقع الإلكتروني: <https://www.globalpetrolprices.com/electricity>
https://www.globalpetrolprices.com/gasoline_prices 2021-Aug-02 , Gasoline prices
- 18- البنك المركزي الأردني، بيانات التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، الموقع الإلكتروني: <https://www.cbj.gov.jo/Pages/398=viewpage.aspx?pageID> بتاريخ 2021-11-21.
- 19- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حالة البلاد 2019 و2020، إضافة إلى المقابلات المباشرة مع الجهة المسؤولة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- 20- وزارة الصناعة والتجارة والتموين (2021)، الاتفاقيات الدولية. الموقع الإلكتروني: الصفحة الرئيسية- وزارة الصناعة والتجارة (mit.gov.jo).
- 21- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد (التجارة) 2018.
- 22- البنك الدولي، قاعدة بيانات سهولة ممارسة الأعمال. Doing Business in Jordan - World Bank Group .
- 23- غرفة صناعة الأردن، استبانة تقييم احتياجات الشركات الصناعية، نيسان 2020.
- 24- غرفة تجارة الأردن، مبادرة ممثلي القطاع التجاري والخدمي والزراعي لتنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار لعام 2019.
- 25- غرفة صناعة الزرقاء (2021). الاتفاقيات الدولية، الموقع الإلكتروني: <https://www.zci.org.jo>
- 26- دائرة الإحصاءات العامة (2021). البيانات الإحصائية، الموقع الإلكتروني: دائرة الإحصاءات العامة (dos.gov.jo).
- 27- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وغرفة صناعة الأردن، أشر تعطل المنشآت الصناعية، كانون الثاني 2021.
- SME Policy Effectiveness in Jordan User Guide , (2019) OECD
SME statistics and entrepreneurship indicators. OECD :3
.publishing, Paris

